

Distr.: General
3 November 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهتان إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم
المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم تكثيف حملة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية في الأرض
الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والذي أكدته مجددا تصريحات استفزازية أدلى بها
مؤخرا مسؤولون إسرائيليون، بمن فيهم رئيس الوزراء. وفي هذا الصدد، من الواضح المذهل
أن القرار الذي أعلنته الحكومة الإسرائيلية مؤخرا باعتزامها التعجيل بأنشطة الاستيطان،
بما في ذلك بناء ما لا يقل عن ٢٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية المحتلة،
إجراء انتقامي تضطلع به السلطة القائمة بالاحتلال لفرض عقوبة جماعية على الشعب
الفلسطيني وقيادته في أعقاب قبول فلسطين كدولة عضو في منظمة الأمم المتحدة للتربية
والعلم والثقافة (اليونسكو) يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

ولا مجال للشك في أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل عمدا القيام بهذه
الحملة الاستعمارية غير القانونية من أجل تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة،
ولا سيما القدس الشرقية المحتلة، وتغيير طابعها ووضعها، وذلك من أجل ترسيخ وجود
السلطة القائمة بالاحتلال وسيطرتها على الأراضي التي تحتلها منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ من
أجل تيسير ضمها غير القانوني بحكم الأمر الواقع واستباق نتائج المفاوضات بين الجانبين.
ومن الواضح أيضا الآن أن السلطة القائمة بالاحتلال تستخدم هذه الممارسة غير القانونية



كإجراء عقابي عدواني يمكن اعتباره النسخة الرسمية للحكومة الإسرائيلية من سياسة "الثلثين" المقيمة التي يستخدمها المستوطنون الإسرائيليون غير الشرعيين بشراصة ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم. والنتيجة هي: إن الحكومة الإسرائيلية ومستوطناتها لا يقومون جنبا إلى جنب معا بتدمير التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة ووحدها فقط، وإنما يجعلون أيضا بتدمير عملية السلام والحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

يجب وقف حملة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية والمدمرة هذه إذا أردنا إنقاذ احتمالات تحقيق الرؤية التي يتوخى فيها مجلس الأمن وجود دولتين هما إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ويجب ألا يمر ازدراء إسرائيل المطلق والمتعمد للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية والموقف الحازم الذي يتخذه المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة، دون عواقب. ولن يمكن إبلاغ الرسالة اللازمة للسلطة القائمة بالاحتلال بالرفض العالمي لهذه الحملة غير القانونية ومطالباتها بوقفها فورا وبشكل كامل سوى عن طريق اتخاذ المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إجراءات أكيدة وواضحة في هذا الصدد.

وبناء على ذلك، تدعو القيادة الفلسطينية مجلس الأمن إلى أن يتحمل مسؤولياته بموجب الميثاق ويؤكد قراراته بشأن هذه القضية الحاسمة ويتخذ إجراءات على الفور لمساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن إجراءاتها غير القانونية. إن الأنشطة غير القانونية التي تضطلع بها إسرائيل وعدوانها المتواصل وانتهاكاتها واستفزازاتها ضد الشعب الفلسطيني وقيادته تزيد حدة التوتر وتزعزع الوضع على أرض الواقع، وتشكل تهديدا واضحا للسلام والأمن في منطقتنا، بما تترتب عليه عواقب لا يمكن إنكارها بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. وبالتالي، فمن واجب المجلس أن يعالج هذه القضية على سبيل الاستعجال وبصورة مناسبة.

ولا يمكن أن يستمر تحدي إسرائيل للقانون والمجتمع الدولي بدون التصدي له. إن عدم مساءلة إسرائيل عن تحديها هذا هو الذي سمح لها بأن تتماهى فيه دون عقاب وأدى إلى تعميق النزاع وتقويض كل الجهود التي بُذلت من أجل استئناف عملية السلام، بما في ذلك الجهود التي بذلتها مؤخرا المجموعة الرباعية في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، كفل ذلك الاستمرار في عدم مقابلة تعاون فلسطين مع الجهود المبذولة لإحياء المفاوضات بين الجانبين على أساس معايير واضحة والتزامها بالشروط المرجعية التي اتفق عليها منذ فترة طويلة لعملية السلام، سوى بانتهاكات واستفزازات وتحريضات إسرائيلية. وفي هذا الصدد، لا بد لي أيضا

أن أوجه انتباهكم إلى قرار إسرائيل وقف تحويل الأموال إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، كعقوبة أيضا على الإجراءات الأخيرة التي اتخذت في اليونسكو. لقد حصلت السلطة القائمة بالاحتلال هذه الأموال في شكل رسوم جمركية على البضائع التي يجب أن تمر عبر موانئ تسيطر عليها إسرائيل وهي في طريقها إلى أسواق فلسطينية، ولا يحق للسلطة القائمة بالاحتلال إطلاقا أن تستولي على هذه الأموال أو تعرقل تحويلها. نحن نرفض بشدة، كما رفضنا في الماضي، هذا الشكل من أشكال الانتقام والعقاب الجماعي وندعو إسرائيل إلى الإفراج عن جميع الأموال الفلسطينية على الفور.

وفي الختام، نؤكد أن طلب فلسطين العضوية في اليونسكو وقبولها عضوا فيها يتسق مع التزامها بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والمبادئ الواردة فيها واحترامها لها والتزامنا بالحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ونؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واستقلال دولته فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، ونؤكد من جديد الحق القانوني والطبيعي والتاريخي لدولتنا فلسطين في أن تتبوأ مكانتها الصحيحة في المجتمع الدولي. وناشد مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة الوقوف إلى جانب فلسطين في هذا المنعطف الحرج والتقيد بالتزاماتها القانونية لضمان أعمال حقوق الشعب الفلسطيني وضمان وضع حد لهذا النزاع وتحقيق السلام والأمن لفلسطين وإسرائيل ومنطقة الشرق الأوسط بأسرها.

وفي الواقع، لا يمكن التوصل إلى حل ناجع وقطعي للنزاع إلا على أساس الشرعية الدولية والعدالة ولن يتحقق أبدا على أساس قوة غاشمة يطغى فيها البطش على الحق. ويجب على مجلس الأمن أن يقوم بواجباته في هذا الصدد.

ونحن نرسل لكم هذه الرسالة على سبيل متابعة رسائلنا السابقة التي بلغ عددها ٤٠٩ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (A/ES-10/537-S/2011/676) سجلا أساسيا بالجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان المنتظمة التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني، وتقديم مرتكبيها للعدالة.

وسأكون ممتنا لو عملتم على توزيع نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير
المراقب الدائم لفلسطين
لدى الأمم المتحدة
